نفسية، وفكرية، بين معظم ابناء قطاع غزة، وخاصة اللاجئين، حيث كانت الظروف الجديدة تتطلب انماطاً من السلوك لا تستوعبها المفاهيم والقيم القديمة، مثل اضطرار المرأة للعمل، والاستقلال النسبي للابناء، والبطالة، والاضطرار الى العمل في مهن جديدة. وتمثلت مظاهر هذه التوترات، النفسية والفكرية، في العديد من المظاهر والانماط السلوكية الجديدة، مثل[١٤]:

١ ـ نمط سلوكي يجمع بين المتطلبات المادية الجديدة والقيم القديمة، اتخذ تعبيره في التناقض الحاصل بين القول والممارسة؛ فما يبرر بحكم الظروف والحاجات المادية العملية قد لا يستساغ طبقاً للبناء القيمي، فتصدر الاحكام مضادة لما يتم القيام به، وتُطرح شعارات تكون الممارسة، في احيان كثيرة، مغايرة لها.

٢ ـ الاغتراب: وبرز هذا، بصفة خاصة، في المخيمات. فالوضع البائس ولد انسحاقاً ثقيلاً، مادياً ومعنوياً، مثل الوقوف في طوابير لاستلام الاعانة، وتفشي الامراض (في سنوات اللجوء الاولى)، مما ولد شعوراً بالدونية. وقد عزز من بؤس الواقع (في القطاع) ضعف طاقته الاقتصادية، فتولد شعور بالاغتراب الجماعي لدى اللاجئين، وعدم استقرار. ومن ثم، لم يكن الخلاص بالنسبة اليهم يعني تحسين الاوضاع الحياتية، بل التخلص من علة هذا الوجود الجديد، لذلك رفضوا، باصرار، مشاريع الاسكان والتوطين كافة، وأصروا على انتمائهم الفلسطيني.

٣ ـ الاحباط : وتولد نتيجة الاوضاع المحيطة (الاقليمية والدولية) وترسيخ وجود اسرائيل على الجزء الاساسي من ارض فلسطين. هذه الاوضاع كانت تجعل ابناء القطاع يدركون صعوبة تحقيق هدف القضاء على اسرائيل؛ ومن ثم، ظلوا يترقبون حدوث تغيرات جذرية في المنطقة، وتماثلوا مع الحركات الثورية العربية الجديدة.

٤ ـ بين الانشداد للخلاص من الواقع، والاحباط الموضوعي، تولدت ظاهرة سلوكية في الحياة الفلسطينية عموماً، بعد نكبة العام ١٩٤٨، تتميز بالحماس السريع والاندفاع، حتى الذروة، لدى كل بارقة أمل في التخلص من الوضع الجديد والانكماش، حتى الانطواء، في اعقاب كل صدمة.

محددات الوضع القانوني للقطاع تحت الادارة المصرية

منذ ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨ (دخول الجيوش العربية حرب فلسطين)، دخل قطاع غزة، فعلاً، تحت السيادة المصرية. فقد باشرت الادارة المصرية اعمالها في المنطقة التي عرفت، فيما بعد، بقطاع غزة، وغيرها من الاراضي الفلسطينية التي كانت في حوزة القوات المصرية، منذ ٢٧ أيار (مايو) ١٩٤٨. وبعد ان تقلص الوجود المصري في فلسطين الى حدود منطقة قطاع غزة، بعد اتفاقية الهدنة المصرية ـ الاسرائيلية، اصدر وزير الحربية والبحرية المصري قراراً يخول الحاكم الاداري العام (المصري) للمنطقة الصلاحيات التي كانت للمندوب السامي البريطاني على فلسطين[١٥].

وعلى ذلك، فنحن امام حالة من حالات امتداد سيادة دولة على اقليم ليس تابعاً لها. ومن مجمل حالات امتداد هذه السيادة، التي تواتر عليها العمل الدولي، وقال بها الفقه الدولي، بنظرياته التقليدية والحديثة، والجديرة بمقارنة امتداد السيادة المصرية على القطاع بها، تبرز حالتان: اشكال التبعية القانونية كافة، وحق تقرير المصير[١٦]:

(أ) اشكال التبعية القانونية: وتندرج تحتها اشكال الوحدات السياسية كافة، التي عرفها العمل الدولي، ناقصة السيادة، ابتداء من وضع الحماية الاستعمارية، الذي يعتبر تطويراً لمبدأ الاستيلاء ووضع اليد على المكتشفات الجغرافية (كأحدى حالات امتداد السيادة)، وانتهاء بما عُرف بنظامي الانتداب والوصاية، كتطوير للمبدأ الاستعماري، ومروراً بما عُرف بأنظمة المدن